

[واقع تطبيق معايير حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية-البنك الإسلامي القطري نموذج]

إعداد الباحث:

احمد عبدالرحيم اجويلي

الجمهورية التركية/ جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم/ معهد الدراسات العليا/ قسم الاقتصاد الإسلامي/ إسطنبول

2023/2022

ملخص البحث:

الغرض من الدراسة هو التأكد من تطبيق معايير حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن الجهات الرقابية في البنوك الإسلامية، بهدف المقارنة بين ما هو منصوص عليه في المعايير، وما هو موجود في واقع البنك الإسلامي القطري، لفهم متطلبات الحوكمة وضوابطها بشكل عام، وحوكمة التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية بشكل خاص، وتوضيح أسس وضوابط ووسائل وطرق التدقيق الشرعي على أعمال المؤسسة، اعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي لدراسة والمنهج التحليلي للوصول الى نتائج البحث وفق المنهج الاستنتاجي كم هو متبع في الدراسات السابقة لمثل هذه المواضيع. خلصة الدراسة للعديد من النتائج أهمها: عانة البنوك الإسلامية من العديد من التحديات والعقبات في ممارسة حوكمة الرقابة الشرعية وأهمها قلة عدد الفقهاء المتخصصين في مجال المعاملات المصرفية وزيادة اعداد المسائل الاقتصادية الحديثة. إن نظام الحوكمة الشرعية في دولة قطر قد تطور تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الماضية، فخلالها قاما البنك المركزي في دولة قطر بتعديلات في لائحته التنفيذية الجديدة والتي احتوت على متطلبات جديدة للحوكمة الشرعية. إن تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية في البنك القطري الإسلامية بصفة عامة جاءت مواكبة لأحدث ممارسات ومفاهيم الحوكمة الشرعية، حيث جاءت بإطار عام يشمل جميع الأطراف ذات الصلة. ومن اهم توصيات الباحث: على البنك المركزي القطري إعادة النظر في تعليمات الحوكمة لسنة 2015 لافتقاره إلى وحدة قياس أو مؤشرات تحدد معايير تطبيق الحوكمة في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

الكلمات الإفتاحية:

الحوكمة-الرقابة الشرعية- معايير الرقابة الإسلامية-البنك الإسلامي القطري.

Research Summary

The purpose of the study is to ensure the application of the standards of governance of Sharia supervision issued by the supervisory authorities in Islamic banks, with the aim of comparing what is stipulated in the standards, and what exists in the reality of the Qatari Islamic Bank. To understand the requirements and controls of governance in general, and the governance of Sharia audit in Islamic financial institutions in particular. And to clarify the foundations, controls, means, and methods of Sharia auditing on the institution's work. This research relied on the inductive approach, the descriptive approach for the study, and the analytical approach to reach the results of the research according to the deductive approach as it is followed in previous studies of such topics. The conclusion of the study is based on several findings,

the most important of which are: Islamic banks suffer from many challenges and obstacles in the practice of Sharia control governance, the most important of which is the lack of specialized jurists in the field of banking transactions and the increase in the number of modern economic issues. The Sharia governance system in the State of Qatar has developed significantly over the past years, during which the Central Bank of the State of Qatar made amendments in its new executive regulations, which contained new requirements for Sharia governance. The instructions of Sharia governance in Qatar Islamic Bank in general came in line with the latest practices and concepts of Sharia governance.

key words:

Governance - Sharia Supervision - Islamic Supervision Standards - Qatar Islamic Bank.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين الذي أنزل لنا شرعاً قوياً ورضي لنا الإسلام ديناً شاملاً لشؤون الدنيا والآخرة، والصلاة والسلام على رسوله الكريم (صلى الله عليه وسلم)، وبعد:

حفظ المال في الإسلام من الضروريات الخمس، فقامت المصارف الإسلامية على أصل هذا القصد التي يعد البنك الإسلامي القطري من أكبرها في منطقة الشرق الأوسط. لكي تقوم البنوك الإسلامية بدورها الهام في حشد وتعبئة المدخرات والمساهمة في تمويل الاستثمارات، وتلبي متطلبات الحياة المعاصرة بتسهيل عمليات التبادل بين الأفراد في المجتمع، وتكون ملتزمة بضوابط الشريعة الإسلامية، أوجدت هيئات رقابة شرعية ظهرت مع انشاء البنوك، وشكلت ضماناً للتأكد من التزام المصارف من سلامة منتجاتها المالية التي تقدمها لعملائها وفق للشريعة الإسلامية. يسهر على هذا الدور الرقابي هيئة من الفقهاء والعلماء والخبراء يتمتعون بالاستقلالية والحياد وتكون مهامها إصدار الفتوى الشرعية لسير العمل ومراقبة المصرف في تطبيقه لقرارات الفتوى.

اهتم الكثير من الباحثون بدراسة تنظيم إصدار الفتاوى للمصرف الإسلامية وتنفيذها، من خلال مبادئ الحوكمة، فوصل الأمر إلى توحيد معايير للحاكمية المؤسسية صادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). هذه المؤسسات اهتمت بمفهوم ضبط التدقيق الشرعي بهدف وضع قواعد وإرشادات حول كيفية القيام بهذه العمليات، بقي الأمر الثاني المتمثل بمراقبة التزام البنك بالتطبيق الشرعي موقع بحث وتأصيل، وما زال بحاجة إلى الكتابة فيه لإثرائها.

مشكلة البحث:

واجهت البنوك الإسلامية العديد من الانتقادات من الباحثين بعدم التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية، واصفينها بأنها تحاول إيجاد طرق لتبرير عملياتها الغير شرعية لتضعها تحت إطار إسلامي. وجود الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية وفق نموذج الحاكمية المؤسسية أمر مهم جداً من أجل ضمان التزام هذه المصارف بأحكام الشريعة الغراء.

كما إن مفهوم الحوكمة في اقتصادات الدول العربية مفهوم ناشئ ولم يتم دراسته كثيراً في الأدب، فنجد ان هيئة سوق قطر للأوراق المالية والبنك المركز القطري في طور تثقيف الأسواق حول فوائد تطبيق الحوكمة الرشيدة بإصدارها العديد من القوانين الجديدة والتي لم يتم اختبارها. وفقاً لذلك، ستحاول هذه الورقة المساعدة في سد هذه الفجوة من خلال التدقيق في تطبيق معايير حوكمة الرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية في آخر تقارير منشورة للبنك الإسلامية القطرية، ومن خلال هذا التصور تتبلور اشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:
ما مدى التزام البنك الإسلامية القطري بتطبيق معايير حوكمة الرقابة الشرعية؟

أهداف البحث:

الغرض من الدراسة هو التأكد من تطبيق معايير حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن الجهات الرقابية في البنوك الإسلامية، بهدف المقارنة بين ما هو منصوص عليه في المعايير، وما هو موجود في واقع البنك الإسلامي القطري، لفهم متطلبات الحوكمة وضوابطها بشكل عام، وحوكمة التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية بشكل خاص، وتوضيح أسس وضوابط ووسائل وطرق التدقيق الشرعي على أعمال المؤسسة. هذه الأهداف يمكن الوصول إليها من خلال محاولة الإجابة على الأسئلة التالية:

- 1 - ما ماهية الحوكمة وما أشكالها وضوابطها في البنوك الإسلامي؟
- 2 - ما ماهية الرقابة الشرعية وما أشكالها وضوابطها في البنك الإسلامي؟
- 3 - ما هو واقع تطبيق معايير التدقيق الشرعي في البنك الإسلامي القطري؟

اهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية دراسة الحوكمة، وخاصة حوكمة الرقابة الشرعية وضرورة تطويرها في المصارف الإسلامية بكونها مفهوم حديث. الوعي بهذه المفاهيم وتطبيقاتها يؤدي إلى تحقيق قدر كبير من الشفافية والعدالة في المصارف الإسلامية، مما يؤدي إلى تحسين أداء البنوك، فتزداد قيمتها التنافسية لجذب رؤوس الأموال، فتزداد قدرتها على المنافسة في المدى الطويل، وهذا له تأثير إيجابي على نمو الاقتصاد الإسلامي ككل. وجود فروع للبنك الإسلامي القطري في دول أخرى كالسودان ولبنان يعطي أهمية إضافية للبحث من حيث احتمال إمكانية تعميم نتائج الدراسة على بنوك إسلامية أخرى. كما أن الفترة الزمنية للدراسة تعتبر حديثة بالمقارنة بسابقتها، مما يعطي للباحثين فرصة التعرف على أحدث النتائج حول موضوع الدراسة والتي تجمع بين الجانب النظري الذي يوضح مفهوم حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية وأهم المعايير المتبعة لذلك، والجانب التطبيقي من خلال مقارنة هذه المعايير في التقارير الختامية للمصرف الإسلامي القطري، مما يفتح المجال أمام الباحثين لإيجاد مواضيع جديدة للبحث العلمي من خلال توصيات الدراسة.

منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي من خلال قراءة الكتب والبحوث السابقة حول موضوع الدراسة، والمنهج الوصفي لدراسة الجانب النظري بقصد وصف الحوكمة في المصارف الإسلامية بشكل عام، والحوكمة الخاصة بهيئة الرقابة الشرعية بشكل خاص. كما أن المصدر الرئيسي للبيانات هو آخر تقرير سنوي للبنك الإسلامي القطري والذي سيتم الحصول عليه من موقع البنوك الرسمي وذلك لغرض تحليله وفق المنهج التحليلي للوصول إلى نتائج البحث وفق المنهج الاستنتاجي كم هو متبع في الدراسات السابقة لمثل هذه المواضيع.

الدراسات السابقة:

قدما فرحان وقائد سنة 2014 دراسة بعنوان الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية. خلاصة النتائج إلى أن مستوى تطبيق المصارف الإسلامية في اليمن لمبادئ الحوكمة وقواعدها هو مستوى متوسط، مع وجود قصور في بعض الجوانب متمثلة في عدم توفر متطلبات الإفصاح والشفافية بالنسبة للعمليات المالية للمصارف الإسلامية، وكذلك عدم توفر العدالة في نظام الرواتب والأجور للعاملين بالمقارنة مع المصارف والمؤسسات

المنافسة⁽¹⁾. تختلف هذه الدراسة عن دراسة فرحان وقائد في تناول موضوع الحوكمة بشكل عام والتركيز على معايير حوكمة الرقابة الشرعية بشكل خاص، كما ان الحدود المكانية للدراسة هي دولة قطر لا اليمن.

كما قدم حسين الأسرج في عام 2014 دراسة بعنوان دور أدوات الحوكمة في تنظيم الرقابة الشرعية وتطويرها بهدف إلقاء الضوء على دور الحوكمة في تنظيم الرقابة الشرعية وتطويرها وتجانسها. وصل الباحث في نتائجه إلى ان العناصر الرئيسية لحوكمة سليمة لأنشطة الرقابة الشرعية هي الشفافية، والمسئولية، والعدالة، والنزاهة⁽²⁾. تختلف هذه الدراسة عن دراسة الأسرج في التطبيق العملي الذي اتبعته، من خلال مقارنة معايير حوكمة الرقابة الشرعية المنصوص عليه وتطبيقه في التقارير الختامية للمصرف الإسلامي القطري.

كما درس شوقي بورقبة وعبد الحميد غربي سنة 2015 أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية في دول منطقة الخليج العربي للفترة ما بين 2005-2012 م. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين العائد على الأصول وتركيبه مجلس الإدارة وحجمها وعدد اللجان في المجلس. كما أن هناك علاقة سلبية بين العائد على الأصول ومتغير تركيز الملكية⁽³⁾. تختلف هذه الدراسة عن دراسة بورقبة وغربي في أسلوب اختيار العينة والمدة الزمنية للدراسة، وكذلك في التركيز على معايير حوكمة الرقابة الشرعية بشكل خاص، لا على معايير الحوكمة ككل.

أسباب اختيار الموضوع:

موضوع الحوكمة وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية من المواضيع التي لم تزل نصيبها الكامل من الدراسة والبحث، حيث يعود اختيار هذا الموضوع إلى عدة أسباب أهمها:

- تبني العديد من الدول والحكومات مفهوم الحوكمة فأصبح كشعار إصلاح في كل المجالات.
- يمثل تطبيق مبادئ وقواعد حوكمة الرقابة الشرعية تحديا كبيرا لإدارة البنوك الإسلامية.
- يشكل فهم أفراد المجتمع والمستثمرين لمبادئ الحوكمة في الرقابة الشرعية أهمية خاصة، حيث إن الالتزام بتطبيق هذه المبادئ سيزيد ويرفع من شفافية وموثوقية المعلومات والبيانات المالية المنشورة للبنوك الإسلامية ومن ثمة زيادة فرص الاستثمار.

هيكل البحث:

جاء هذا البحث في مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة على النحو الآتي:

المقدمة وفيها أهمية الموضوع ومشكلة الدراسة، والدارسات السابقة ومنهج البحث ومحتواه.

المبحث الأول: ماهية الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية وأشكالها وضوابطها وفيه ثلاث مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة وأهميتها للمؤسسات المالية الإسلامية.

(1) فرحان محمد، قائد محمد أمين عبد القادر، الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية، دراسة تطبيقية، (مجلة دراسات اقتصادية، اليمن، 2014).

(2) حسين عبد المطلب الأسرج، دور أدوات الحوكمة في تنظيم الرقابة الشرعية و تطويرها مقالة في الإدارة الإسلامية (www.giem.info).

(3) بورقبة شوقي وغربي عبد الحميد، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية في دول منطقة الخليج العربي، (مجلة جامعة الملك عبد العزيز، 2015).

المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية.

المطلب الثالث: معايير الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية.

المبحث الثاني: ماهية حوكمة الرقابة الشرعية وأشكالها وضوابطها وفيه ثلاث مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الشرعية وأساس وجودها وأهميتها ومكونات.

المطلب الثاني: مفهوم وأهمية حوكمة هيئات الرقابة الشرعية.

المطلب الثالث: معايير حوكمة أنشطة الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية.

المبحث الثالث: واقع تطبيق الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي القطري وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نبذة عن الحوكمة في المصارف الإسلامية في دولة قطر.

المطلب الثاني: الصعوبات والحلول المقترحات لتطوير عمل هيئة التدقيق الشرعي.

المطلب الثالث: تحليل تطبيق معايير التدقيق الشرعي في تقرير البنك القطري الإسلامية.

الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات التي انتهى إليها البحث.

المبحث الأول: ماهية الحوكمة في البنوك الإسلامية وأشكالها وضوابطها وفيه ثلاث مطالب:

أصبحت الحوكمة المؤسسية في المؤسسات المالية مطلباً إدارياً ومالياً هاماً تقيس على أساسه الأطراف المعنية مدى كفاءة الإدارة الرشيدة في استغلال أموال المستثمرين. من الأهمية بمكان أن تقوم البنوك الإسلامية بتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة المؤسسية والالتزام بالمعايير الدولية. تختلف حوكمة المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية في وجود هيئة الفتوى والرقابة الشرعية. فيكون بذلك نظام الحوكمة في المصارف الإسلامية مختلفاً عن نظام الحوكمة في المصارف التقليدية وسوف نستعرض فيما يلي محور مفهوم الحوكمة داخل المصارف الإسلامية من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة وأهميتها للمؤسسات المالية الإسلامية.

1 - مفهوم الحوكمة في المصارف الإسلامية:

1.1. لم ترد في اللغة العربية كلمة حوكمة، وتم إقرارها في مجمع اللغة العربية في القاهرة عام 2002، كترجمة للكلمة الإنجليزية (GOVERNANCE) والتي تعني القيادة⁽⁴⁾. وقد طرحت العديد من الترجمات العربية لهذا

(4) السيارى سعد محمد، مفهوم الحوكمة التعريف والمبادئ، صحيفة مال الاقتصادية، 2018. (<https://www.maaal.com/archives/20181216/116181>)، (18-2020-12).

لمصطلح مثل: حكم، حاكمية، حوكمة، أسلوب ممارسة سلطة الإدارة، أسلوب الإدارة المثلى، القواعد الحاكمة، الإدارة النزيهة، ضوابط إدارة المؤسسات⁽⁵⁾.

2.1. وقد عرف مصرف قطر المركزي الحوكمة بأنها مجموعة العلاقات بين كل من إدارة البنك ومجلس الإدارة للمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والتي توضح الآلية التي يتم خلالها عملية وضع

الأهداف والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة الأداء، كما أن الحوكمة تقوم بتحديد الصلاحيات والمسؤوليات وعملية صنع القرار⁽⁶⁾.

3.1. أما مفهوم الحوكمة في الاصطلاح الإسلامي لا يكاد يختلف عن تعريف نظيرتها التقليدية إلا في البعد الشرعي التي تفتقر إليه المؤسسات المالية التقليدية، فقد عرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية الحوكمة بأنها: مجموعة من الترتيبات المؤسسية والتنظيمية، التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هناك إشرافاً شرعياً فعالاً ومنسقاً⁽⁷⁾.

4.1. أما الحوكمة في المصارف الإسلامية يحكمها الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، على عكس ما هو موجود في المصارف التقليدية المبني على هدف تعظيم الربح حيث تلتزم المصارف الإسلامية بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة وعدم المتاجرة بالدين، إضافة إلى ما تتميز به هذه المصارف الإسلامية من وجود هيئة الرقابة الشرعية التي تعمل على التأكد من مطابقة عمليات المصرف الإسلامي مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وتعرف الحوكمة في البنوك بأنها مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارات العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية، والتي تتحدد خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئات الرقابية⁽⁸⁾.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية هي النظام الذي يتم بواسطته توجيه المؤسسات المالية الإسلامية والرقابة عليها بحيث يتم فيها تحديد المسؤوليات لجميع الأطراف المشاركة بما فيها الهيئات الشرعية، وصولاً لتحقيق العدالة والنزاهة والشفافية والاستقلالية بين أصحاب المصالح، وتكون متفق مع أحكام الشريعة ومبادئها.

2 - أهميتها الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تكمّن أهمية الحوكمة في تخفيض المخاطر التي يمكن أن تواجه المؤسسة وبالتالي ترفع مستوى أداء الأعمال وتعزز ثقة جمهور المتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية. كما تعمل الحوكمة على تحسين الوصول إلى الأسواق المالية العالمية وإيجاد سوق نشطة للأوراق المالية التي تصدرها المؤسسة، فتزيد القابلية التسويقية للسلع والخدمات، كذلك تساعد على تحقيق وضع تنافسي أفضل للمؤسسة، وتمكنها من الاستحواذ على أكبر حصة من

⁽⁵⁾ قاموس المعاني، Copyrights 2010-2020 Almaany.com, All rights reserved, (<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-en/governance/>), (2020-12-18).

⁽⁶⁾ مصرف قطر المركزي، تعميم رقم (1/68/2015)، تعليمات الحوكمة، (<http://www.qcb.gov.qa/English/Documents/Governance-link%20-%20Ar/GovernanceInstructions2015.pdf>).

⁽⁷⁾ الصلاحين عبدالمجيد، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني في ليبيا، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2010، ص 7.

⁽⁸⁾ سليمان محمد مصطفى، دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة) ط 1، مصر: الدار الجامعية بالإسكندرية، 2009، ص 126.

السوق في مجال أنشطتها. كما تضبط الحوكمة العلاقات الإدارية بين الأطراف ذات العلاقة في المؤسسات، وتحدد مسؤولية الإدارة عند تنفيذ المعاملات بكفاءة، وتحقيق المتطلبات النظامية والشرعية، من خلال إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف المؤسسة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء، والفصل بين السلطات والوظائف المتعارضة لضمان أليات واضحة لتحمل المسؤولية والمساءلة. كما للحوكمة أهمية كبيرة في حماية أموال المساهمين وذلك من خلال تطبيق وتفعيل نظم الرقابة المالية والإدارية والشرعية، ومكافحة الفساد المالي والإداري من خلال تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية، وتوفير معلومات صحيحة وواضحة عن أنشطة المؤسسة والوضع المالي وتعزيز الاستقلالية والموضوعية في إبداء الرأي⁽⁹⁾.

المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية.

يعتبر المرجع الرئيسي لمبادئ الحوكمة بشكل عام على مستوى العالم هي تلك الستة مبادئ التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يعتبر أول هذه المبادئ وهو ضمان وجود أساس لإطار

فعال لحوكمة الشركات، إطار عام وضروري لتطبيق المبادئ الخمسة الأخرى وهي: (ضمان حقوق المساهمين، المعاملة المتساوية للمساهمين، دور أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، ومسؤولية مجلس الإدارة). من أهم ما يؤسس لموضوع الحوكمة في الشريعة الإسلامية عدة مبادئ، في مجملها مرتكزة على الشريعة الإسلامية، ومن هذه المبادئ: المسؤولية، والعدل، والأخلاقية، والرقابة والمساءلة، والإفصاح، والشفافية⁽¹⁰⁾.

أولاً: مبدأ المسؤولية: فالمسلم مسؤول عن جميع التصرفات التي تصدر منه، وتشمل طبيعة المسؤولية أربعة أنواع هي المسؤولية الدينية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية القانونية، وقد جمعت هذه الأنواع من المسؤوليات الآية الكريمة التالية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁽¹¹⁾.

ثانياً: مبدأ العدل: العدل من أسماء الله الحسن، وأستعمل لفظ العدل في مقابل الظلم، والحوكمة قائمة على العدل في توزيع العلاقات والمصالح بين الأطراف بصورة عادلة ومتساوية، قال تعالى:

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁽¹²⁾.

ثالثاً: مبدأ الأخلاقيات: يهتم النظام الإسلامي بالبعد الأخلاقي للمعاملات في المقاصد والعبادات فلا يجوز تمويل مشاريع تؤدي إلى الإخلال بمقاصد الشريعة الخمسة أو تخالف القوانين والأعراف السائدة، أو تخل بالغايات مثل صناعة الخمر، وتجارة المخدرات.

رابعاً: مبدأ الرقابة والمساءلة: المسلم مسؤول أمام الله، وكذلك أمام الناس عن الالتزام بحقوق الله، وحقوق الناس، فجعل الإسلام الرقابة والمساءلة مسؤولية الجميع، قال تعالى: ﴿وَلْتُسْأَلَنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾⁽¹³⁾.

(9) النوباني خولة فريد، صديقي عبدالله، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، شركة ارفاق للاستثمارات المالية الإسلامية والتدريب، 2016، ص 36-39.

(10) غادر محمد ياسين، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي، عولمة الإدارة في عصر المعرفة. لبنان: جامعة الجنان، 2012.

(11) سورة الأنفال، آية 27.

(12) سورة البقرة، آية 188.

(13) سورة النحل، آية 93.

خامسا: مبدأ الإفصاح والشفافية: يقصد به الكشف والإفصاح عن جميع القضايا والفتاوى الشرعية ذات الصلة، كمنهجية الإفشاء، والرقابة ونحوها، وقد حث الله سبحانه وتعالى رسله عليهم الصلاة والسلام بالتبليغ وعدم كتمان الحق، فيقول سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾⁽¹⁴⁾.

المطلب الثالث: معايير الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تبنى مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا مبادئ الحوكمة الصادرة عن كل من منظمة مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية ووثيقة لجنة بازل حول تعزيز الحوكمة في المنظمات المصرفية، وبنى عليها مجموعة من المبادئ الإرشادية التي يجب أن تلتزم بها إدارة المؤسسات المالية الإسلامية تجاه أصحاب

المصالح، فأصدر معايير لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية في 2006، تحت ما يسمى "المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية" وقد ألزمت هذا المعايير المؤسسات المالية الإسلامية إما أن تلتزم بها أو تعطي شرحا واضحا لأصحاب المصالح عن أسباب عدم التزامها بهذه المبادئ الممثلة أساسا فيما يلي:

1. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع إطارا شامل لسياسة ضوابط الإدارة، بتحديد الأدوار والوظائف الاستراتيجية لكل عنصر، والآليات المعتمدة لموازنة الخدمات تجاه مختلف أصحاب المصالح، واعتماد التوصيات من المؤسسات المتعارف عليها دوليا كمنظمة التعاون والتنمية ولجنة بازل، كذلك يجب أن تلتزم بالتوجيهات الصادرة عن السلطات الإشرافية و بأحكام الشريعة.
2. يجب التأكد من أن إعداد التقارير يكون وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ومطابقا لأحكام الشريعة ومعتما من السلطات الإشرافية في الدولة المعنية، كما يجب على مجلس الإدارة أن يشكل لجنة مراجعة تتكون على الأقل من ثلاثة أعضاء مستقلين من ذوي الخبرات في تحليل القوائم المالية.
3. يجب الإقرار بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم والمخاطر ذات العلاقة ووضع الوسائل الكافية لضمان المحافظة على هذه الحقوق.
4. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية توفير المعلومات الهامة بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب حول حسابات الاستثمار لأصحاب الحسابات وللجمهور⁽¹⁵⁾.
5. يجب على المؤسسات اعتماد استراتيجية استثمار سليمة تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار مع التمييز بين حسابات الاستثمار المقيّد والمطلقة.
6. يجب على المؤسسات أن تضع آلية مناسبة للحصول على الأحكام الشرعية من المختصين بها، ويبقى تنوع الآراء الشرعية من الخصائص الدائمة لقطاع الخدمات المالية الإسلامية.

(14) سورة المائدة، آية 67.

(15) براضية حكيم، بلعوز بن علي، أهمية الإفصاح وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 14، ص80.

7. يجب على المؤسسة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها المنصوص عليها من قرارات علماء الشريعة للمؤسسة، ويجب أن يطلع الجمهور على هذه الأحكام بكل شفافية كما يجب على المؤسسة الالتزام بقرارات الهيئة الشرعية المركزية أو الإفصاح عن سبب عدم الالتزام⁽¹⁶⁾.

المبحث الثاني: ماهية حوكمة الرقابة الشرعية وأشكالها وضوابطها:

في هذا المبحث سوف يتم إلقاء الضوء على تعريف الرقابة الشرعية في اللغة والاصطلاح الشرعي وأهميتها ومكونات، والمبادئ التي استند عليها الباحثين في المجال، كما سيتم إلقاء الضوء على المعايير التي تحكم نشاطها وذلك كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الشرعية وأساس وجودها وأهميتها ومكونات.

1 - مفهوم الرقابة الشرعية:

1.1. الرقابة في اللغة هي مصدر رَقَبَ بفتح الراء وكسرهما تعني الحراسة، حق الرقابة: حق القيام بالمراقبة والإشراف على العمل⁽¹⁷⁾. وقد وردت هذه الكلمة في القرآن في العديد من الآيات الكريمة، منها قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ بمعنى حافظا⁽¹⁸⁾.

2.1. والرقابة في الاصطلاح الإداري هي مقارنة النتائج الفعلية بأهداف الخطة واكتشاف انحرافات الواقع عن المطلوب واخذ التدابير للعودة للمطلوب⁽¹⁹⁾. 3.1. اما الرقابة في الاصطلاح الشرعي، فقد عرفها الكثير من الفقهاء المعاصرين، منها تعريف الدكتور البعلي الذي قال: هي حق شرعي يخول الهيئة الشرعية سلطة معينة تمارسها بنفسها وعن طريق أجهزتها، بهدف تحقيق أهداف المؤسسة المالية وفقا لمبادئ واحكام الشريعة الإسلامية⁽²⁰⁾.

وكذلك عرفها الدكتور عبدالستار أبو غدة، بأنها متابعة وتحليل أعمال المؤسسة للتأكد من موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية باستخدام الوسائل المشروعة، مع بيان المخالفات وتصويبها ووضع البدائل المشروعة لها، وتقديم التقارير والتوصيات الى الجهات المعنية لتحقيق الكسب الحلال وتطوير الاعمال الى الأفضل⁽²¹⁾. كما عرفها آخرون علي انها التأكد من مدي التزام جميع اعمال المؤسسة بالشريعة الإسلامية حسب الفتاوي الصادرة من الجهات المعتمدة⁽²²⁾.

(16) براضية حكيم، بلعوز بن علي، أهمية الإفصاح وفق معايير المحاسبة المالية، ص82.

(17) أحمد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج2، ص923.

(18) سورة النساء، آية 1.

(19) محمد عيسى الفاغوري، الإدارة بالرقابة، دار كنوز المعرفة، (عمان، 2007).

(20) البعلي عبد الحميد، الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية، ص 27.

(21) ابوغدة عبدالستار، الأسس الفتنية للرقابة الشرعية وعلاقتها بالتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية، ص 25.

(22) حمزة عبد الكريم حماد، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، دار الكتاب العلمي، (بيروت، 2014)، 13.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول ان الرقابة الشرعية منهج عملي قانوني إداري مهاري منظم يتوافق مع أحكام الشريعة ويحقق مقاصدها في المؤسسات المالية.

2 - أساس وجود الرقابة الشرعية وأهميتها ومكونات في المصارف الاسلامية:

1.2. أساس وجود الرقابة الشرعية.

تستند الهيئة الشرعية في أساس وجودها، وسبب مشروعيتها من مصادر متعددة منها النظام القانوني المنظم للمؤسسات المالية الإسلامية في إنشائها وطريقة عملها ومزاوولتها لأنشطتها. كما ان النظام الاساسي وعقد التأسيس الصادران بإنشاء المؤسسة المالية الإسلامية، يجب أن ينص صراحة على إلزامية وجود الهيئة الشرعية وطريقة عملها، وكيفية تشكيلها، وإلزامية قراراتها. بعد ذلك يأتي دور لائحة الهيئة الشرعية التي تضعها لنفسها ويصدرها مجلس الإدارة كأحد الوثائق الأساسية في المؤسسة المالية حيث تتضمن نظام عمل الهيئة الشرعية واختصاصاتها، ومسؤولياتها واستقلاليتها، وتنظيم علاقاتها بسائر إدارات وأقسام المؤسسة في الهيكل التنظيمي، وتقرير الهيئة السنوي (23).

2.2. أهمية الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية.

تعتبر الرقابة الشرعية من أهم الأجهزة الرقابية المستحدثة ودورها الرقابي بمثابة العمود الفقري في مؤسسات صناعة المال الاسلامي، وجودها في المصارف الإسلامية ضرورة شرعية حتى لا يقع المصرف في الأخطاء والتجاوزات على أحكام الشريعة خاصة ان الكثير من العاملين في المصارف الإسلامية لا يحيطون بقواعد المعاملات المالية الإسلامية. كذلك لوجود الهيئة الشرعية ضرورة حضارية لكي ترتقي بالمصارف الإسلامية إلى وضع أكثر تأثيراً وفعالية وتمكنه من المنافسة في الأسواق العالمية (24).

هيئة الرقابة الشرعية يجب ان تكون عقل المصرف الإسلامي الذي ينتج البرامج المختلفة في ضوء ما تحمله هذه الهيئة من وعي عميق ومسؤول بمصادر الشريعة الإسلامية لكي تمكن المصارف الإسلامية من تحقيق تنمية حضارية شاملة، بمعنى أن تخرج الهيئة من دورها التقليدي في مراقبة عمل المصارف من حيث تطبيقها للأحكام الشرعية، إلى ان تساهم في بناء السياسات المالية والنقدية الإسلامية بما يحقق نقلة نوعية للمصارف الإسلامية لتكون قطاعاً قائداً في النهوض بالحضاري الإسلامي. كما يعطي وجود الرقابة الشرعية ارتياح لدى المتعاملين مع المصرف بان الاعمال مطابقة للشريعة الاسلامية (25).

3.2. مكونات الرقابة الشرعية في المصرف الاسلامي.

تتكون الرقابة الشرعية من الهيئة العليا، وهيئة الفتوى، وهيئة المتابعة الشرعية.

الهيئة العليا تتبع في الغالب المصرف المركزي وتشرف على الهيئات الشرعية لكل المصرف.

(23) البعلي عبد الحميد، الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية (أصولها - متطلباتها - آثارها)، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ص 261-262.

(24) محمد يوسف الديك، الرقابة الشرعية علي المصارف الإسلامية في ظل التحول الاقتصادي، كلية الدعوة واصل الدين، جامعة القدس. (فلسطين، 2014)، 5.

(25) محمد يوسف الديك، الرقابة الشرعية علي المصارف الإسلامية في ظل التحول الاقتصادي، كلية الدعوة واصل الدين، جامعة القدس. (فلسطين، 2014)، 5.

اما هيئة الفتوى فيختلف تشكيلها من مصرف لآخر وفق للقانون الأساسي والنظام الداخلي لكل مصرف، فقد تتكون الهيئة من عدة أشخاص أو من شخص واحد من المختصين في الفقه الإسلامي والمعاملات والاقتصاد والمصارف والقانون. يتم تعيين أعضاء الهيئة من قبل الجمعية العمومية أو من مجلس إدارة المصرف. من اهم مهامها إيجاد البدائل الشرعية ووضع الحلول العملية للمشاكل التي تواجه المصارف، أي ان الهيئة هي التي تصدر الفتاوى وتضع المعايير الشرعية.

اما هيئة المتابعة الشرعية فهي تابعة لهيئة الفتوى، وتقوم بالجانب العملي وذلك بالتأكد من التزام إدارة المصرف بالفتاوى الصادرة من هيئة الفتوى وعرض جميع أعمال المصرف على هيئة الفتوى (26).

المطلب الثاني: مفهوم وأهمية حوكمة هيئات الرقابة الشرعية.

1 - مفهوم حوكمة هيئات الرقابة الشرعية.

شهد العقد الماضي اهتمام متزايد من قبل الحكومات والمؤسسات الدولية بما يعرف بالحوكمة خاصتنا بعد الالتزامات المالية التي شهدتها العالم. فالحكومة بشكل عام تعني مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح الإدارة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى (27).

اما الحوكمة من المنظور الإسلامي فلا يكاد يختلف تعريفها عن نظيرتها التقليدية إلا في البعد الشرعي التي تفتقر إليه المؤسسات المالية التقليدية. وعليه يمكن تعريف حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية بأنها: النظام الذي يوجه المؤسسات ويراقبها، بحيث يحدد المسؤوليات لجميع الأطراف المشاركة وبما فيها الهيئات الشرعية، للوصول الى تحقيق العدالة والنزاهة والشفافية والاستقلالية بين ذوي العلاقات والمصالح، للوصول الى تحقيق أهداف المؤسسة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها (28).

ويمكن تعريف حوكمة هيئات الرقابة الشرعية بانها النظم التي تبين علاقة الهيئة الشرعية بالمؤسسة

المالية من حيث أسس التعيين وضبط الفتوى ومدى التزام المؤسسة بالفتوى التي تصدرها الهيئة ومسؤولية الهيئة الشرعية عن سلامة تطبيق المؤسسة للفتوى (29).

بناء على ما سبق، يمكن القول إن مفهوم الحوكمة يدور حول وضع الضوابط التي تضمن حسن إدارة المؤسسة بما يحافظ على مصالح الأطراف ذات الصلة بها ويحد من التصرفات غير السليمة للمديرين وهو أساس قيام نظرية الحوكمة. هذا العلاج الذي تقدمه الحوكمة يمثل مبادئها كالعدالة والمسؤولية والمساءلة والشفافية. هذا المعنى تتفق مع أصل الشريعة الإسلامية في حفظ وحماية لمال بتحقيق النفع ومنع الفساد عنها وهو أحد المقاصد الأساسية للشريعة الإسلامية.

(26) الميسي خليل محي الدين، المصارف الإسلامية والرقابة الشرعية، ص26، بحث مقدم لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة العشرون.

(27) جميل حسن النجار، على خليل عقل، قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث. (فلسطين، 2016).

(28) خولة النوباتي، صديق عبدالله. حوكمة المؤسسات الإسلامية المالية، (SABIC Chair for IFMS، 2016)، 17.

(29) حسين عبد المطلب الأسرج، دور أدوات الحوكمة في تنظيم الرقابة الشرعية وتطويرها، مقالة في الإدارة الإسلامية (www.giem.info).

2- أهمية حوكمة أنشطة الرقابة الشرعية.

تطبيق مبادئ الحوكمة على أنشطة الرقابة الشرعية يؤدي الى سهولة الحصول على المعلومات وممارسة الرقابة على أداء المؤسسات وتحسين إدارة المخاطر وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد وتحقيق التواصل مع الأطراف المختلفة ذات العلاقة بهذه المؤسسات، فينتج استقرار اقتصادي يقلص تكاليف رأس المال، وهو ما من شأنه تحقيق النمو. هذا المعنى للحوكمة يتفق مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية، فاحفظ وحماية المال بتحقيق النفع منها ومنع الفساد عنها أحد المقاصد الأساسية للشريعة الإسلامية. كذلك تعمل حوكمة الرقابة الشرعية على تحسين اختيار أعضاء الهيئة ونوعيتهم، والمساهمة في تطوير استراتيجيات واضحة للمؤسسات المالية تقوم على الفاعلية والمهنية مما تؤدي إلى تحسين الشفافية، والرقابة الداخلية، وانتظام التقارير المالية، فتقلص بذلك من الفساد وإساءة استغلال المنصب⁽³⁰⁾.

المطلب الثالث: معايير حوكمة أنشطة الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية.

أهتمة الهيئات والمنظمات الإسلامية الدولية بموضوع حوكمة الهيئات الشرعية. من هذه المنظمات الإسلامية الدولية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها. دعت هذه الهيئات إلى الالتزام بمبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي (OECD)، ولجنة بازل حول تعزيز الحوكمة في المؤسسات المصرفية، ووضعت مجموعة من المبادئ التي لابد للمؤسسات المالية الإسلامية الالتزام بها؛ كأن تضع إطاراً لسياسة ضوابط الإدارة والتي تشمل (مجلس الإدارة والهيئات المنبثقة عنه، الإدارة التنفيذية، هيئة الرقابة الشرعية، مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين). أيضاً إعداد التقارير المالية وغير المالية بما يتوافق مع المعايير الدولية المحاسبية، مع التأكد بمطابقتها للأحكام الشرعية⁽³¹⁾، ومن هذه المعايير ما يلي:

المعيار الأول: تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها: ويهدف هذا المعيار إلى وضع قواعد وإرشادات بشأن تعريف الهيئة وتعيين أعضائها وتكوينها والتقرير الصادر عنها لضمان التزام المؤسسات بأحكام الشريعة الإسلامية.

المعيار الثاني: الرقابة الشرعية: ويهدف هذا المعيار إلى وضع قواعد وإرشادات لمساعدة الهيئة في أداء التدقيق الشرعي للتأكد من التزام المؤسسة بأحكام الشريعة المعتمدة من قبل الهيئة⁽³²⁾.

المعيار الثالث: الرقابة الشرعية الداخلية: ويهدف هذا المعيار إلى وضع قواعد وإرشادات حول التدقيق الشرعي الداخلي لدى المؤسسة أو أعمالها وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

(30) حسين عبد المطلب الأسرج، الرقابة الشرعية في إطار عمل الحوكمة. وزارة الصناعة والتجارة، المؤتمر الدولي الثاني حول: "المالية الإسلامية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية: أي آفاق؟"، (مصر، 2014)، 10=14.

(31) النوباني خولة فريد، صديقي عبدالله، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، شركة ارفاق للاستثمارات المالية الإسلامية والتدريب، 2016.

(32) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الايوبي)، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، (الرياض: دار الميمان، 2015/7)، (د،ط).

المعيار الرابع: لجنة المراجعة والحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية: ويهدف هذا المعيار إلى التعريف بدور اللجنة ومسؤولياتها وشروط تكوينها، والمتطلبات الواجب توافرها في لتكون فعالة.

المعيار الخامس: استقلالية هيئة الرقابة الشرعية: ويهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد والإرشادات اللازمة لمساعدة الهيئة في الجوانب المتعلقة باستقلاليتها، وكيفية مراقبة تلك الاستقلالية، ومعالجة المسائل المتعلقة بها.

المعيار السادس: بيان مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية: ويهدف هذا المعيار إلى وضع الحد الأدنى اللازم لإنشاء هيكل الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية.

المعيار السابع: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: ويهدف هذا المعيار إلى وضع معايير للتعريف بالمسؤولية الاجتماعية الإسلامية للمؤسسات في جميع جوانب أنشطتها، وتقديم التوجيه بشأن الإفصاح عن المعلومات (33).

المبحث الثالث: واقع تطبيق معايير التدقيق الشرعي في البنك الإسلامي القطري.

سيتناول هذا المبحث المراحل التاريخية للحوكمة في قطر، وذلك من أجل التعرف على آخر التشريعات الصادرة من الجهات المسؤولة في الدولة عن حوكمة الرقابة الشرعية، بغرض التعرف على الصعوبات التي تواجه البنوك الإسلامية في تطبيق هذا القوانين، وما هي الحلول المقترحة. كذلك سوف نتعرف على مصرف قطر الإسلامي وتاريخ تأسيس هيئته الشرعية، ثم ننظر إلى ما مد تطبيق المصرف إلى معايير الرقابة الشرعية من خلال تحليل البيانات الواردة في تقرير البنك الصادرة في نهاية سنة 2019، وفيما يلي تفصيل ذلك.

المطلب الأول: تاريخ حوكمة الرقابة والصعوبات والحلول المقترحات لتطوير عملها في قطر.

1 - نبذه على حوكمة الرقابة الشرعي في المصارف الإسلامية في دولة قطر.

حاز موضوع حوكمة البنوك على قدر كبير من اهتمام وعناية السلطات في دولة قطر. الجدير بالذكر أن المصرف المركزي في قطر أصدر إرشادات الحوكمة في عام 2008. على ضوء تطور المتطلبات والإصدارات الدولية الرقابية بعد الأزمة المالية ترتب على المركزي القطري أن يصدر تعديلات بشأن هذه الإرشادات سنة 2013، تما عدل مره اخره سنة 2015، تناول فيها خمسة عشر مبدأ للحوكمة، بالإضافة إلى تعديلات خاصة بحوكمة البنوك الإسلامية (34)، نذكرها في الآتي: يجب على البنوك الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها بناء على ما تقرره هيئاتها للرقابة الشرعية، هذه الهيئات يشكلها مجلس إدارة البنك وتعتمدها جمعيتها العامة بعد الحصول على موافقة مسبقاً من مصرف قطر المركزي. هذه الهيئة تتكون على الأقل من ثلاث علماء متخصصين في فقه المعاملات المالية وفقاً لشروط الهيئة والمهام المنوطة بها. كما يجب أن تكون التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأعضاء الهيئة شخصية، وليست

(33) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (الرياض: دار الميمان، 7/2015)، (د، ط).

(34) مصرف قطر المركزي، تعميم رقم (أ. 68/2015)، تعليمات الحوكمة، (<http://www.qcb.gov.qa/English/Documents/Governance-link%20-%20Ar/GovernanceInstructions2015.pdf>)

لأغراض تجارية. كما يجب على البنك الإسلامي ان يفصح بالحد الكافي للهيئة عن طبيعة المنتجات والخدمات المالية التي يطلب الرأي الشرعي فيها بحيث لا يكون هناك إخفاء لأي معلومات أو جوانب هامة تتعلق بالمنتج في مراحل تنفيذه، يكون من شأنها إحداث سوء فهم للهيئة عند إصدارها الرأي الشرعي والضوابط الشرعية التي تحكم هذا المنتج. كذلك يجب أن تكون هناك قنوات اتصال دائمة بين الهيئة والمراقب الشرعي ولجنة التدقيق بحيث تبلغ اللجنة مباشرة بجميع ملاحظات وتحفظات الهيئة والإجراءات المتخذة لمعالجتها أولاً بأول⁽³⁵⁾.

وبالنظر الى أهمية دور الهيئات الشرعية، نتفاجأ بأن مصرف قطر المركزي لم يخصص مواد كافية تتعلق بالتشريعات والهيكل التنظيمي للهيئات الشرعية مما يسبب في زيادة الصعوبات في عملها والتي سنعرضها في التالي.

2- الصعوبات والحلول المقترحة لتطوير عمل هيئة التدقيق الشرعي.

1.2. الصعوبات التي تواجه عمل هيئة التدقيق الشرعي.

من اهم الصعوبات التي تواجه عمل الهيئة الشرعية في المصارف الاسلامية قلة عدد الفقهاء المتخصصين في مجال المعاملات المصرفية وزيادة اعداد المسائل الاقتصادية الحديثة، مما يؤدي إلى عدم وجود تصور واضح لهذه المسائل، ومن ثم صعوبة الوصول للحكم الشرعي الصحيح. كذلك ضيق اختصاصات الهيئة فيقتصر دورها على صورة سؤال وجواب، وعدم الاستجابة السريعة من قبل إدارة المصرف لقراراتها، ادي إلى استمرار وجود المخالفات الشرعية والاعتياذ عليها من قبل الموظفين، مما اداء إلى انتاج رقابة شرعية صورية لا معنى لها، ودعاية أمام الجمهور المسلمين. ومن الصعوبات أيضا ما قد تمارسه إدارة المصرف من ضغوطات على الهيئة لإباحة بعض التصرفات، وقد تعتمد الادارة في ذلك على عدم إمام الهيئة الكامل بدقائق المعاملات المصرفية، فتقوم مثلاً بصياغة السؤال وتكييفه تكييفاً معيناً، أو حذف أجزاء منه، أو قد تكون صياغة السؤال مخالفة للواقع العملي ثم تقدمه للهيئة لتقوم الهيئة بإباحة التصرف بناء على ما قدم لها⁽³⁶⁾.

2.2. الحلول المقترحة لتطوير عمل هيئة التدقيق الشرعي.

في ضوء ما عرض لأبرز الصعوبات التي تواجه هيئة التدقيق الشرعي، نجد هناك مجموعة من الحلول لتذليل الصعاب منها، السعي إلى اختيار الأكفاء من العلماء المتبحرين في أحكام الفقه وخاصتها في المعاملات المالية، وتطعيم الهيئة بمختصين في مجال المعاملات المصرفية. كذلك السعي إلى إيجاد مراكز علمية تقبل خريجي كليات الشريعة بالذات وتقوم بتزويدهم بدورات ومواد دراسية في المعاملات المصرفية. كذلك تمكين هيئة الفتوى من النظر في كافة تصرفات المصرف وعدم إخفاء أي تصرف عنها مهما كان صغيراً في ذهن البعض، والسعي إلى تواجد هيئة التدقيق الشرعي في كافة اقسام المصارف للمساعدة على حلحلة المخالفات الشرعية بسرعة. وأخيراً، إضافة الالزامية على قرار الهيئة وتفعيل قراراتها ومتابعة ما قد أوصت بتعديله⁽³⁷⁾.

(35) مصرف قطر المركزي، تعميم رقم (1/68/2015)، تعليمات الحوكمة، (<http://www.qcb.gov.qa/English/Documents/Governance-link%20-%20Ar/GovernanceInstructions2015.pdf>)

(36) حماد حمزة عبد الكريم، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، كلية الشريعة الجامعة الأردنية، (الأردن، 2004)

(37) البعلبي عبد الحميد، الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية ص 296-299.

المطلب الثاني: تحليل تطبيق معايير التدقيق الشرعي في تقرير البنك القطري الإسلامية.

بدأ عمل مصرف قطر الإسلامي عام 1982 كأول مصرف إسلامي في قطر ولا يزال إلى الآن أكبر المؤسسات المصرفية الإسلامية في الدولة، حيث يستحوذ حالياً على نسبة 43% من قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد، وحصة حوالي 11% من إجمالي السوق المصرفية. يقدم المصرف خدماته في السوق المحلية من خلال شبكة فروع بالإضافة لخدماته على تطبيق جوال المصرف، والخدمات المصرفية عبر الانترنت، وأجهزة الصراف الآلي والائداد النقدي وأجهزة الصراف التفاعلية ITM، بالإضافة إلى مركز اتصال حائز على عدة جوائز عالمية توفر حلولاً مصرفية مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية. كما تمتلك مجموعة المصرف حصصاً في عدد من شركات الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في قطر ومنها مصرف كيو إنفست، وهو مؤسسة مصرفية استثمارية تابعة للمصرف. هذا إلى جانب الشركات الزميلة كشركة بيمة المختصة في تقديم برامج التأمين التكافل، وشركة الجزيرة للتمويل استهلاكي. للمصرف حضور في الأسواق الرئيسية مما يمكنها من تلبية حاجة عملائها بالخارج بتقديم برامج وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويملك المصرف QIB-UK، وهي مؤسسة مالية تابعة للمصرف تأسست عام 2008 في المملكة المتحدة. كما يمتلك المصرف حضوراً في لبنان من خلال بيت التمويل العربي، بالإضافة إلى فرع في السودان⁽³⁸⁾. أما هيئة الرقابة الشرعية في المصرف فهي المسؤولة بالدرجة الأولى عن مراقبة مدى توافق أعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية ومراجعة ما يعرض عليها من العمليات والمنتجات. وتعمل الهيئة بشكل مستقل بعضوية نخبة من العلماء المتخصصين في فقه المعاملات التجارية والمصرفية وهم: فضيلة الشيخ وليد بن هادي رئيس للهيئة، وعضوية كل من الشيخ الدكتور عبدالعزيز خليفة القصار، والدكتور محمد أحمين. والهيئة مسؤولة أيضاً عما يلي:

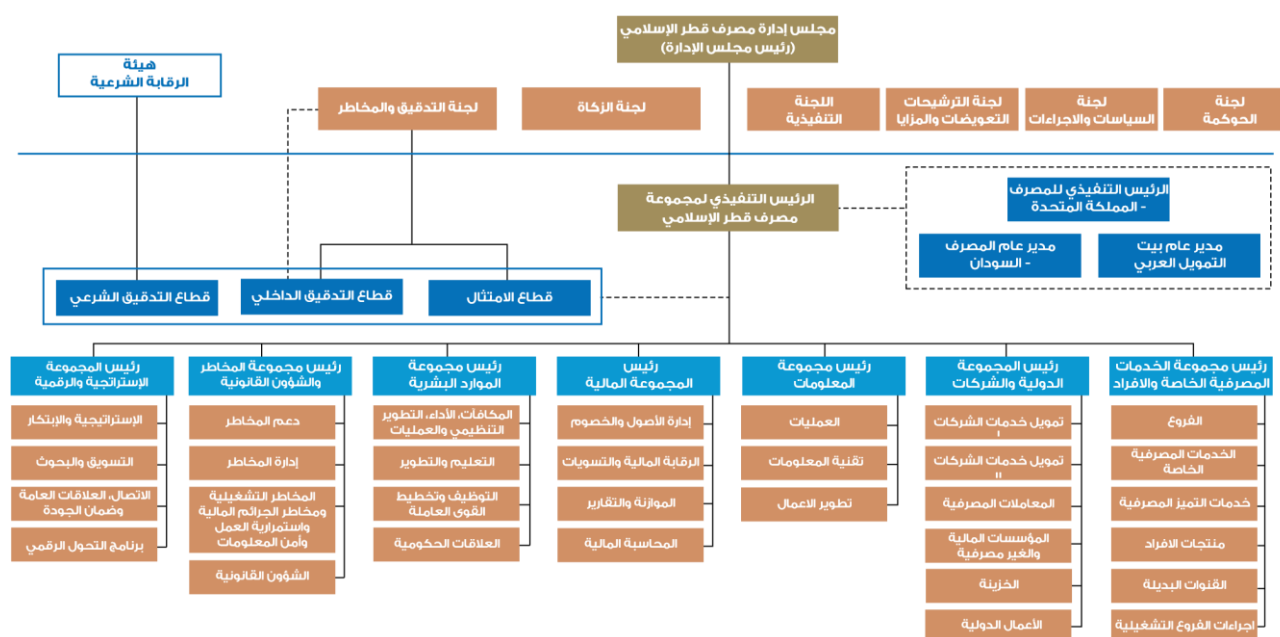
- تقديم المشورة والتوجيه الإسلامي بناء على طلب إدارة المصرف.
- استعراض تقارير مدققي الحسابات مع قواعد الشريعة وتقديم تقرير إلى الأعضاء بهذا الشأن.
- تحديد ما إذا كانت العقود والمعاملات والصفقات التي عرضت عليها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومراجعة ما عرض عليها من المواد التسويقية للمصرف.
- التأكد بالوسائل الممكنة من توجيه كافة موارد الدخل والإيرادات التي تتحقق من مصادر غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى أوجه الخير.

وبالنظر إلى الهيكل التنظيمي لمصرف قطر الإسلامي كما في الشكل التالي، نجد أن موقع الهيئة من ضمن مكونات مجلس إدارة البنك، فهي أعلى من الإدارة التنفيذية ومهامه سبق ذكرها. منبثق من هذه الهيئة قطاع للتدقيق الشرعي يتبع الهيئة وهو من ضمن مكونات لجنة التدقيق والمخاطر. إن الهدف الرئيسي لعمل هذه اللجنة هو المساعدة على النهوض بمسؤوليات الإشراف العام فيما يتصل بأنشطة المصرف، ويشمل ذلك تقديم التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر الفعلية ومهام التدقيق الداخلي والخارجي والإجراءات المتبعة لرصد مدى التقيد بالقوانين والنظم المنظمة لعمل البنوك. كما يشمل دور اللجنة بوجه خاص رفع تقارير إلى المجلس وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بشأن المسائل ذات الصلة بما تقوم بها من أعمال التدقيق وبميثاق عمل لجنة المخاطر من أجل تسهيل اتخاذ القرارات من قبل المجلس. كذلك فإن اللجنة مخولة من قبل المجلس بالتحقيق في أي نشاط يدخل ضمن اختصاصاتها، ويحق لها الحصول على أية معلومات من أي موظف. وللجنة

(38) المصرف القطري، نبذة تعريفية، (<https://www.qib.com.qa/ar/our-profile>)، (2020-11-27)، ساعة 10:10.

أيضا صلاحية طلب استشارات ذوي الخبرة من خارج المؤسسة إذا ما رأت ذلك ضروري بعد التشاور مع رئيس المجلس. تقدم اللجنة توصيات إلى المجلس فيما يتعلق بالمخاطر والمحاسبة، والرقابة الداخلية، والتقارير المالية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والامتثال⁽³⁹⁾.

الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي القطري.



من العبارة الواردة في التقرير الختامي ان من مهام اللجنة التأكد من التبرع بالأموال التي مصدرها لا يوافق الشريعة الإسلامية، هذه الجملة تعطي مؤشر في اتجاهين مختلفين. الاتجاه الأول ان للبنك رقابة قوية مكنته من حصر قيمة الأموال التي ربحها بطريقة مخالفة للشريعة الإسلامية. والسؤال هنا كيف تمكن البنك من إتمام هذه الصفقات التي جناها من أموال مخالفة للشريعة.

الخاتمة:

تناولت أهم النتائج والتوصيات التي انتهى إليها البحث.

1- نتائج البحث:

- إن إشكالية الحوكمة تعتبر أكثر تعقيدا في قطاع المصرف الاسلامية من القطاعات الأخرى، وذلك نظرا لاحتوائها على مجموعة من العناصر لا توجد في القطاعات الأخرى مثل إدارة الرقابة الشرعية.

⁽³⁹⁾التقرير السنوي للبنك الإسلامي القطري للسنة المنتهية في 2019، (<https://www.qib.com.qa/ar/investorrelations/financial-information/annual-reports>)

- الواجب على كل مسلم تحكيم الشريعة الإسلامية في كل قضاياها ومعاملاته، وليتحرى الحلال في رزقه ويجتنب المحرم والشبهة. لذلك تولى المصارف الإسلامية حوكمة الرقابة الشرعية قدراً عظيماً من الاهتمام، فيمكن أن تكون صمام الأمان في امثال لمصارف لأحكام الشريعة.
- عانة البنوك الإسلامية من العديد من التحديات والعقبات في ممارسة حوكمة الرقابة الشرعية وأهمها قلة عدد الفقهاء المتخصصين في مجال المعاملات المصرفية وزيادة اعداد المسائل الاقتصادية الحديثة.
- إن نظام الحوكمة الشرعية في دولة قطر قد تطور تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الماضية، فخلالها قاما البنك المركزي في دولة قطر بتعديلات في لائحته التنفيذية الجديدة والتي احتوت على متطلبات جديدة للحوكمة الشرعية.
- إن تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية في البنك القطري الإسلامية بصفة عامة جاءت مواكبة لأحدث ممارسات ومفاهيم الحوكمة الشرعية، حيث جاءت بإطار عام يشمل جميع الأطراف ذات الصلة.

2- توصيات البحث:

- ضرورة التأهيل والتدريب المستمر لكل موظفي المصارف والإداريين على دقائق المعاملات المالية الإسلامية وآلية تطبيقها فعلياً، ومواكبة كل جديد في هذا المجال، وأن يكون شرط توظيفهم أخذهم دورات في فقه المعاملات المصرفية.
- على البنك المركزي القطري إعادة النظر في تعليمات الحوكمة لسنة 2015 لافتقاره إلى وحدة قياس أو مؤشرات تحدد معايير تطبيق الحوكمة في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
- عدم السماح بإسناد مهمة الفتوى إلى الأجهزة التنفيذية في المصرف ولو كان لديهم إمام بفقه المعاملات، فكل ذلك لا يغني عن وجود هيئة شرعية متخصصة في الفتوى والرقابة الشرعية.
- عقد المؤتمرات والندوات العلمية التي تعنى بالحوكمة وخاصة في الجوانب الشرعية.
- يوصي البحث الى التوسع في العينة المختارة لتشمل كل البنوك الإسلامية في دولة قطر ودول الخليج خلال مدة زمنية تمتد من 2015-2020 وذلك للوصول الى نتائج أكثر دقة.

المراجع من القرآن الكريم:

1. سورة البقرة، آية 188، والآية 283.
2. سورة النساء، آية 1.
3. سورة المائدة، آية 67.
4. سورة الأنفال، آية 27.
5. التوبة: 105.
6. سورة النحل، آية 93.
7. الشورى: 38.

المراجع:

- ابوغدة عبد الستار، الأسس الفقية للرقابة الشرعية وعلاقتها بالتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية، ص 25. أحمد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج2، ص923.
- الأسج حسين عبد المطلب، الرقابة الشرعية في إطار عمل الحكومة. وزارة الصناعة والتجارة، المؤتمر الدولي الثاني حول: "المالية الإسلامية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية: أي آفاق؟"، (مصر، 2014)، 10=14.
- الأسج حسين عبد المطلب، دور أدوات الحكومة في تنظيم الرقابة الشرعية و تطويرها مقالت في الإدارة الإسلامية (www.giem.info).
- براضية حكيم، بلعزوز بن علي، أهمية الإفصاح وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية لدعم الحكومة بالمؤسسات المالية الإسلامية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 14، ص80.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، يناير 1997)، 5.
- البعلي عبد الحميد، الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية (أصولها - متطلباتها - آثارها)، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ص261-262.
- بورقة شوقي وغري عبد الحميد، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية في دول منطقة الخليج العربي، (مجلة جامعة الملك عبد العزيز، 2015)، 123.
- التقرير السنوي للبنك الإسلامي القطري للسنة المنتهية في 2019،
<https://www.qib.com.qa/ar/investorrelations/financial-information/annual->
[/reports](https://www.qib.com.qa/ar/investorrelations/financial-information/annual-)
- حماد حمزة عبد الكريم، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، كلية الشريعة الجامعة الأردنية، (الأردن، 2004)
- حمزة عبد الكريم حماد، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، دار الكتاب العالمي، (بيروت، 2014)، 13.
- خولة النوباتي، صديق عبدالله. حوكمة المؤسسات الإسلامية المالية، (SABIC Chair for IFMS، 2016)،
الديك محمد يوسف، الرقابة الشرعية علي المصارف الإسلامية في ظل التحول الاقتصادي، كلية الدعوة
واصول الدين، جامعة القدس. (فلسطين، 2014)، 5.
- سليمان محمد مصطفى، دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة) ط1، مصر:
الدار الجامعية بالإسكندرية، 2009، ص 126.
- السياري سعد محمد، مفهوم الحوكمة التعريف والمبادئ، صحيفة مال الاقتصادية، 2018.
(2020-12-18)، (<https://www.maaal.com/archives/20181216/116181>).

الصلاحين عبدالمجيد، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني في ليبيا، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2010، 7.

الفاغوري محمد عيسى ، الإدارة بالرقابة، دار كنوز المعرفة، (عمان، 2007).

قاموس المعاني، Copyrights 2010-2020 Almaany.com, All rights reserved (/https://www.almaany.com/ar/dict/ar-en/governance)، (2020-12-18).

المصرف القطري، نبذة تعريفية، (/https://www.qib.com.qa/ar/our-profile)، (27-11-2020)، ساعة 10:10.

مصرف قطر المركزي، تعميم رقم (آ.ر68/2015)، تعليمات الحوكمة،
http://www.qcb.gov.qa/English/Documents/Goverence-link%20-(Ar/GovernanceInstructions2015.pdf)

الميسي خليل محي الدين، المصارف الإسلامية والرقابة الشرعية، ص26، بحث مقدم لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة العشرون.

النجار جميل حسن ، عقل على خليل ، قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث. (فلسطين، 2016).

النوباني خولة فريد، صديقي عبدالله، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، شركة ارفاق للاستثمارات المالية الإسلامية والتدريب، 2016، ص 36-39.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الايوفي)، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، (الرياض: دار الميمان، 2015/7)، (د، ط).